العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – 2014*

أ.م.د. عبير محمد جاسم** الباحثة/ سارة عبد الرضا سلمان

المستخلص

شهد الاقتصاد العراقي حالة من الفوضى والاضطراب والتقلبات العنيفة نتيجةما مر به من ظروف استثنائية متمثلة بحرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي والاحتلال عام 2003 لتتراكم هذه الآثار خلال هذه الفترة , بالإضافة الى أن العراق يعاني من صعوبة التثبيت من الديون الخارجية المفروضة عليه والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها وأن هناك تباين كبير في تقدير التزامات العراق الخارجية نتيجة للاختلافات في احتساب الديون العراقية للبلدان المختلفة وكيفية حساب الفوائد مع اختلاف البلدان المقرضة له وفيما أذا كان ينبغي حساب تلك الفوائد أصلا أو الغرامات التأخيرية في ضوء قرارات مجلس الأمن التي حرمت أي تعاملات مالية مع العراق.

Abstract

The Iraqi economy has experienced a state of chaos turmoil and violent fluctuations as a result of the exceptional circumstances represented by the Gulf Wa(I) and (II) the economic blockade and the occupation in 2003 to accumulate these effects during this period , in addition to Iraq suffers from the difficulty of stabilization of external debt imposed on it, and economic and social problems and that there is a significant difference in the assessment of Iraq's foreign liabilities due to differences in the calculation of Iraq debt to different countries and how to calculate the interest, with the different lending communities and whether those benefits should be calculated or fines in the light of Security Council resolution that have denied any financial dealings with Iraq.

المقدمة

لقد مرت الدول النامية بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية والتي كانت السبب الرئيس في التخلف التنموي لها ودخولها في دوامة من الضغوطات الخارجية , وفي فترة السبعين dات استطاعت هذه الدول تحقيق فائض في الموارد المالية , وفي ظل ندرة العملات الأجنبية التي كان يعيشها العالم في تلك الفترة أصبحت الدول الرأسمالية تعيش حالة من الإفراط في السيولة.

وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي قامت الدول الرأسمالية بنقل الفائض من دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالي وذلك عن طريق البنوك التجارية , واعتقدت الدول النامية Hk هذا هو الحل الفعال الذي يساعدها في التوجه نحو عملية التنمية الاقتصادية , ولكن بمرور الوقت وجدت تلك

* بحث مستل من رسالة ماجستير في قسم الاقتصاد للطالبة سارة عبد الرضا سلمان

** عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

الدول نفسها واقعة في مشكلة المديونية الدولية لكن حكومات الدول الرأسمالية استمرت بتشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض ولعب دور الدائن لما تحدثه هذه القروض من تنشيط لحركة التصدير والإنتاج والاستثمار والعمالة. وفي بداية الثمانينيات بدأت بعض الدول بالتوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية بالإضافة الى زيادة عدد الدول التي تطالب بإعادة جدولة ديونها الخارجية فوجدت الدول الرأسمالية نفسها غير قادرة على استرداد المبالغ التي أقرضتها للدول النامية ومن الأسباب التي ساهمت في ذلك وضع ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري الذي س اهم بشكل وآخر بزيادة وارتفاع المديونية الخارجية لمعظم الدول ومن ضمنها العراق بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري والتركز السلعي في الإنتاج والتصدير, ولقد مر العراق بظروف اقتصادية صعبة باعتباره من البلدان التي أفرطت في استعمال الديون الخارجية وتتصدر لائحة الب لدان العربية النامية التي كانت وماتزال تعاني من آثار تفاقم المديونية الخارجية لديها.

اولا. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي من البلدان النامية والعربية التي وقعت في مشكلة المديونية الخارجية والتي تعد من المشكلات المهمة ، إذ إن سوء استخدام العراق للقروض أدى إلى اضطراب كبير في استيراداته التي من المفترض أن تتجه لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية ومن ثم فإن الصادرات لا تنمو بالسرعة التي كانت سببا للاقتراض وقد لا يمكن تخفيض عجز الحساب الجاري بمرور الوقت والدخول في حلقة مفرغة .

ثانيا فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : أن الديون الخارجية في الاقتصاد العراقي تتأثر بشكل أو بآخر بالتبادل التجاري لاسيما إذا كان هناك تركز سلعي وعدم تنوع في السلع التصديرية التي تؤدي بدورها الى تفاقم أعباء هذه الديون وعدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتها والتعرض للازمات المالية بسبب انكشافها التجاري الذي يعرضها للصدمات الخارجية.

ثالثا. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إبراز الدور الذي تلعبه الديون الخارجية في التجارة الخارجية عن طريق استغلال تلك الديون في الأوجه السليمة ومرافقة ذلك سياسات اقتصادية داعمة من أجل الوصول إلى اقتصاد متوازن.

رابعا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. توضيح أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع المديونية الخارجية في العراق
2. قياس وتقدير العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري من خلال دراسة أثر بعض المتغيرات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

خامسا: أسلوب البحث

اعتمد منهج البحث المتبع في هذه الدراسة أسلوبين في التحليل:

الأول: يمثل التحليل الوصفي للتطور الحاصل في حجم المديونية الخارجية في العراق وعلاقتها بالتجارة الخارجية للمدة (2003-2014)

الثاني : يمثل أسلوب التحليل الكمي من خلال تقدير العلاقة بين المديونية الخارجية والتجارة الخارجية لبعض المتغيرات في العراق.

سادسا: هيكلية البحث

جاء البحث في ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول الأساس النظري للديون الخارجية والتبادل التجاري مقسما الى ثلاثة مطالب , المطلب الأول تضمن مفهوم الديون الخارجية وأنواعها بينما ذهب المطلب الثاني إلى بيان نظريات التجارة الخارجية أما المطلب الثالث فقد وضح فيه أنموذج الفجوتين وتضمن المبحث الثاني أسباب الديون الخارجية في الاقتصاد العراقي وعلاقتها بالتجارة الخارجية وتوزع على مطلبين جاء في المطلب الأول تطور الديون الخارجية في الاقتصاد العراقي وجاء في المطلب الثاني أسباب الديون الخارجية في العراق ودور التجارة الخارجية فيها بينما تضمن المبحث الثالث دراسة قياسية حول أثر بعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية على المديونية الخارجية.

المبحث الأول/ الأساس النظري للديون الخارجية والتبادل التجاري

المطلب الأول/ مفهوم الديون الخارجية وأنواعها

تعد المديونية من أكثر المجالات الاقتصادية التي أسهب الاقتصاديون كثيرا في دراستها في العقدين الأخيرين وخاصة في أعقاب أزمة المديونية التي شهدها العالم في عقد الثمانينيات والتي اجتاحت العديد من البلدان مثل روسيا و الأكوادور و الأرجنتين في حين لم تتجنبها بلدان أخرى إلا بالكاد ومن خلال برامج إعادة هيكلة مديونيتها كما في أوكرانيا والباكستان و الأورغواي وفي ذات

الوقت الذي لم تتمكن بلدان أخرى من تجنب أزمة المديونية من خلال دعم مالي كبير من صندوق النقد الدولي كما في المكسيك والبرازيل وتركيا[1].

ويمكن تعريف المديونية الخارجية تعريفا موحدا رغم المشكلات التي ثيرها وهو نتاج تفاعل ثلاث هيئات دولية مهمة وهي صندوق النقد الدولي ,البنك الدولي العالمي ومنظمات التعاون الدولية والتنمية الاقتصادية ,إذ شكلت هذه الهيئات مجموعة عمل اقترحت بإعطاء مفهوم المديونية بأنها تساوي في تاريخ محدد مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية والتي تسمح بتسليم المقيمين بدولة ما إزاء غير المقيمين والمستوجبة ضرورة دفع الأصل مع تسديد الفوائد ",في حين عرفت بأنها "قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في فترة من الزمن , للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع أو بدون الفائدة أو دفع الفائدة مع أو بدون الأساس" [2] .

كما ويمكن تحديد مفهوم الديون الخارجية حسب التقسيمات الآتية :

اولاً: حسب الفترة الزمنية وتقسم إلى : [3] *

1-الدين طويل الأجل: وهو القرض أو الدين الذي تكون مدته أكثر من خمس سنوات وله ثلاثة مكونات وهي القروض العامة و القروض المضمونة من سلطة عامة والقروض الخاصة غير ألمضمونة.

2-الدين متوسط الأجل: وهو الدين الذي تكون مدته أكثر من سنه وأقل من خمسة سنوات .

3-الدين قصير الأجل: وهو دين خارجي بأجل استحقاق عام واحد أو أقل .

ثانيا: حسب مصدر الجهة المقرضة :[4]

1-**قروض رسمية** : وه ي القروض المقدمة من حكومات بلدان الفائض والهيئات والوكالات الرسمية التي عادة ما تكون بشروط ميسره أما نقدية أو من خلال اتفاقيات وهي على نوعين :

أ-**القروض الثنائية** :ويتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض وحكومة البلدالمانح بشكل رسمي وغالبا" ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسيه قد تغلب على الاعتبارات الاقتصادية وكما فعلته الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا وينطبق الحال نفسه على البلدان

---

* [1] أيسر ياسين الغريري ,د.علي عبدالله الشيخ ,مديونية العراق الخارجية...الواقع والأفاق ,مجلة تكريت , العدد10, 2008, ص83.

[2] شروق علي الشهري, نشوى مصطفى محمد , أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية , بحث منشور , 2011 ,ص6.

[3] Median Mohamed Ahmed, External debts growth and peace in the sudan(som serious challenges facing the country)in the post-conflict Era.MI.SR2008.1.P.2_P.3.

[4] عبدالكريم جابر العيساوي,التمويل الدولي (مدخل حديث),دار صفاء للنشر والتوزيع,الطبعة الأولى, عمان ,2002,ص21.

الاشتراكية السابقة كان يتوجب على البلد المقترض أن يمنح تسهيلات عسكريه للبلد المقرض أو إن يصوت لصالحه في المحافل الدولية.

ب- **القروض المتعددة الأطراف** :وهي القروض والاعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية الى الأقطار المقترضة وتختلف هذه القروض باختلاف الهيئات المانحة لها إذ غالبا ما تعكس هذه الشروط وجهة نظر البلد الأم التي تضم تلك المنظمات كالبنك الدولي للاعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي.

2-**القروض الخاصة** :وتقدمها المصادر الخاصة(غير الرسمية)وعادة ما تكون قصيرة الأمد ومعدلات فائدة مرتفعة عليها وعلى الرغم من أعبائها على الأقطار المدينة فان هذه المصادر تعد أيضا من المصادر التمويلية المهمة للعديد من هذه الأقطار وخاصة المثقلة بالديون وقد توجهت بعض الأقطار العربية ألمدينه الى هذه المصادر نتيجة لتزايد حاجتها الى رؤوس الأموال الكافية لتمويل مشاريعها الإنمائية أو لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها او بسبب عدم كفاية القروض الممنوحة لها من المصادر الرسمية[1].

ثالثا:الديون الخارجية حسب قابليتها للجدولة :[(2)]

1-**ديون لاتقبل الجدولة** :وهي الديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وبالنسبة لهذا النوع من الديون يجب على البلد المعنيالوفاء بها في مواعيد استحقاقها بغض النظر عن ظروفها ألاقتصادية والمالية .

2-**الديون التجارية** :وهي الديون المستحقة للمصارف التجارية الخارجية ومن ثمإعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المعنية وتتم عمليات الجدولة في نادي لندن.

3-**الديون لرسمية الحكومية** :تتمثل في الديون المستحقة أو المضمونة لحكومات ويتمإعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق نادي باريس.

---

1) عرفان تقي الحسني , التمويل الدولي ,دار مجدلاوي للنشر, الطبعة الثانية ,عمان ,2002,ص71-72.

(2) www.manql.com.

المطلب الثاني/ نظريات التجارة الخارجية الحديثة

ظهرت العديد من النظريات الحديثة التي تحاول أن تقدم التحليل الذي يمكن من خلاله تجاوز الانتقادات التي وجهت إلى النظرية التقليدية وقد تعددت المحاولات باختلاف البعد الذي ارتكزت عليه للانطلاق منه والعبور إلى الأفكار الأكثر ملاءمة للدول النامية, فقد قامت نظرية هكشر- أولين على فروض مبسطة (دولتين, سلعتين, عنصرين) لذلك تعتبر هذه النظرية مناسبة لتفسير بعض الحالات ا لمحدودة مثل أنماط التجارة بين مجموعة الدول الصناعية الحديثة والدول النامية ولكن هناك عدم إمكانية تعميم تنبؤات أنموذج هكشر-أولين على حالة التجارة بين الدول المتشابهة في وفرة الموارد مثل التجارة بين الدول الصناعية المتقدمة وهذا دفع العديد من الاقتصاديين للبح ث عن بديل لنموذج هكشر-أولين , غير أن محاولاتهم لم ترق إلى مستوى النظرية العلمية الكاملة كما هو الحال في هذا الأ نموذج ولا يفهم من ذلك عدم صلاحية هذا الأ نموذج أو إهماله, بل أنه مفيد ويمكن أن يفسر جزءا هاما من التدفقات السلعية بين الدول ,وفيما يلي سيتم عرض التطورات الحديثة في التجارة الدولية.

1- التجارة على أساس الفجوات التكنولوجية ودورة المنتج : تعقد بين الدول الصناعية صفقات تجارية ضخمة على أساس إدخال أنواع جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاجية جديدة في الأسواق وهذا ما يعطي الشركة المخترعة أو الدولة المخترعة الحق في الاحتكار المؤقت على السلع الجديدة في الأسواق العالمية وهكذا فإن الاحتكار المؤقت الممنوح للشركة المخترعة يقوم على أساس براءة الاختراع وحق النشر والتأليف وذ لك من أجل تشجيع ظاهرة الاختراع , أما بالنسبة لدورة المنتج فقد جاء بها (فرنون) حيث يستند إلى فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها ويؤلف بين تطور طبيعة السلعة طوال دورتها وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية ويمكن للسلعة أن تشهد أربع مراحل وهي (مرحلة البروز , مرحلة النمو, مرحلة النضج, مرحلة التدني) إذ تمر عملية إنتاج السلع منذ اكتشافها بعدة مراحل يعتمد فيها الإنتاج على نوعيات مختلفة من العوامل الأمر الذي يجعل استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة , إذ نجد في المرحلة الأولى السلعة كثيفة التكنولوجيا يجري تخصيصها وإنتاجها على نطاق جغرافي محدود يتطلب كثافة عالية في رأس المال (الاستثمار) ولا يأتي عند هذه المرحلة من الدورة تجارة دولية حيث يتم صناعة السلعة واستهلاكها في البلد الأصل الذي اخترعت فيه, وخلال المرحلة الثانية من الدورة نشاهد نمو وتكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركائه المتطورين, أما في مرحلة النضج والتدني الأخيرتين تصبح السلعة كثيفة العمل قليلة المهارة في مسار ينتهي بالإهمال في

البلد الأم إذ ينتقل اتجاه تدفق المبادلات التجارية ليصبح البلد المخترع صاحب الابتكار (مستورد) والبلدان المتطورة المقلدة (مصدرة لها)[1].

2- نظرية تشابه الأذواق:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي (ستافن ليندر) وجاءت تسميتها من أن البلدان متشابهة الأذواق وقد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد عل الفرضيات التالية:[2]

أ-أن البلد سيقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقا كبيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشآت المحلية من تحقيق وفورات حجم اقتصادية وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

ب-أن البلدان متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين البلدان متشابهة الدخل للكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في البلدان الأخرى بسبب تساوي قدراتهم الشرائية.

وفي ضوء هذه الفرضيات فقد توقع ليندر بأن هذا النوع من التجارة سيتركز على السلع المتشابهة ولكن المتمايزة في نفس الوقت أي أن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب تتركز في الصناعات المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب أي أن محور هذه النظرية هو التفضيل و وفورات الحجم, أما تجارة السلع الأساسية والأولية فقد اعتبر ليندر أنها تتبع تنبؤات أنموذج (هكشر-أولين) والذي يعتمد على جانب العرض لعوامل الإنتاج بمعنى وفرة هذه العوامل.

3- التجارة على أساس وفورات الحجم: إن من أحد الفروض التي بنيت عليها نظرية(هكشر-أولين) هو أن إنتاج السلعتين في كل من الدولتين المفترضتين يتم تحت ظروف ثبات غلة الحجم , أما عندما يتم الإنتاج تحت ظروف غلة الحجم المتزايدة فإن التبادل التجاري المفيد بين البلدين يأخذ مكانه حتى لو كانت الدولتان المتاجرتان متشابهتان مع بعضهما بعضا في جميع النواحي , وهذا النمط من التجارة لم يتناوله أنموذج (هكشر- أولين) بالشرح والتوضيح, إن غلة الحجم المتزايدة تشير إلى الأوضاع الإنتاجية التي يتم عندها زيادة المدخلات أو عوامل الإنتاج بنسبة معينة لكي تؤدي إلى زيادة المخرجات بنسبة أكبر ومن الممكن أن تحدث حالة تزايد غلة الحجم في العمليات الإنتاجية الكبيرة الحجم التي تساعد على تقسيم أكبر للعمل وكذلك التخصص إذ يقوم كل عامل بالتخصص في عمل

1) علي عبد الفتاح أبو شرارة,الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات),دار المسيرة للنشر والتوزيع,عمان-الأردن,الطبعة الثانية,2010, ص145-ص146.

2)حسام علي داود وآخرون ,اقتصاديات التجارة الخارجية, دار المسيرة للنشر والتوزيع,عمان ,الطبعة الأولى,2002, ص62-ص63.

بسيط يكرره مرات عديدة في اليوم مما يساعده على إتقان هذا العمل ورفع إنتاجية العمل وعلاوة على ذلك فإن العملية الإنتاجية كبيرة الحجم تمكن من إدخال ماكنات أكثر تخصصا وإنتاجية.[1]

4- منحنى التعليم: يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل والتحسن في الفن الإنتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم إنتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة , وليس بين حجم الاستثمارات في التعليم والبحوث, وفيما يتعلق بقدرة العمال على التعلم لوحظ أن عدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج يميل للانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الإنتاج ,وامتداد هذا التحليل إلى التحليل الاقتصادي الدولي يعطي نتائج جديرة بالاهتمام فبفرض وجود دولتين الأولى هي الرائدة في صناعة منتج كثيف العمل بينما دخلت الدولة الثانية إلى هذا المجال في مرحلة لاحقة فنظرا لافتقار الدولة اللاحقة إلى التجربة ورغم ما تتمتع به من ميزة نسبية لإنتاجها كثيف العمل فإنها لن تستطيع في بادئ الأمر منافسة الدولة الرائدة وباستطاعة الدولة الرائدة أن تبقى على الفجوة بينهما وبين الدولة اللاحقة طالما كان في استطاعتها مضاعفة الإنتاج بنفس سرعة الأخيرة, وتبعا لذلك يتباطأ معدل انخفاض النفقات في الدول الرائدة بينما تنخفض نفقات الإنتاج بمعدل أسرع في الدولة اللاحقة.[2]

المبحث الثالث/أ نموذج الفجوتين

إن معظم البلدان النامية تعرف في مجموعها فائضا تجاه العالم الخارجي باستثناء عدد من السنوات القليلة كما في أثر حرب الخليج أو عند انخفاض أسعار النفط بشكل كبير , وهذا بدوره يرتبط بوجود فجوتين للتمويل في الدول النامية وهما:

---

1)علي عبد الفتاح ابو شرارة .مصدر سابق ص140

2) محمود مجدي شهاب ,الاقتصاد الدولي المعاصر ,دار الجامعة الجديدة ,الإسكندرية ,2007,ص102- ص103

أولا. فجوة التمويل الداخلية المحلية أو المحلية: تتمثل فجوة التمويل المحلية في الفرق بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف وهذا يعني أن هذه الفجوة تتسع كلما كان معدل الادخار يقل عن معدل الاستثمار الذي تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم تكون هناك حاجة إلى تمويل خارجي من أجل سد هذه الفجوة ووفقا لنظرية النمو في أنموذج (هارود – دومار) فإن معدل النمو الاقتصادي (G) يتأثر بالعلاقة بين معدل الادخار(الادخار/الدخل s/p) ومعدل الاستثمار (الاستثمار/الناتج I/p) على افتراض S=I في اقتصاد مغلق, وكذلك يتأثر بمعامل رأس المال الحدي على مستوى الاقتصاد القومي (R) والذي يمثل التغير في رأس المال القومي إلى التغير في الدخل أو الناتج (p) ويمكن التعبير عن هذه العلاقات من خلال الصيغة الآتية:

$$G = S / P .1 / R$$

إذ إن:R يمثل معامل رأس المال

P يمثل معدل الادخار(معدل الاستثمار)

على افتراض أن 1/R مقلوب معامل رأس المال الحدي=Z

$$G = S (I) / P . Z$$

وفي ضوء ذلك فإن معدل النمو المستهدف سوف يعتمد على معامل رأس المال الحدي في ظل فرضية المساواة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار فكلما انخفضت هذه النسبة ساهم ذلك في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلا أن الملاحظ على نسبة معامل رأس المال أنها مرتفعة في معظم البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة ويعود ذلك إلى عدة أسباب تتصل بحالة التخلف في الهياكل الارتكازية وضعف القدرات العلمية والتقنية الأمر الذي يشكل قيدا آخر على تحقيق معدل النمو المستهدف ويتطلب مزيدا من الاستثمارات ناهيك عن عدم تحقق فرضية المساواة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار نظرا لضعف القدرة الادخارية المحلية لمعظم البلدان النامية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى وجود فجوة ادخارية ([1]).

1)عدنان حسين يونس,التمويل الخارجي وآثاره في بلدان عربية مختارة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد ,الجامعة المستنصرية, 2007, ص17.

ويحدث التوازن الاقتصادي حينما تتطابق الادخارات مع الاستثمارات بيد انه يصعب تحقيقه لعدم تطابق كل منهما بالضرورة.

ثانيا ـ فجوة التمويل الخارجي: فجوة التجارة الخارجية : تعد التجارة الخارجية وسيلة أساسية من وسائل دعم عملية التنمية والتطور في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة حيث تمثل التجارة الدولية بجانبيها التصديري والاستيرادي مطلبا ضروريا لجميع البلدان عبر الزمن وهي بالنتيجة تمارس دورها في التأثير على حالة التوازن الاقتصادي ,ففي حين يمثل التصدير عنصر تدفق ايجابي يدفع دالة الطلب الكلي نحو الأعلى ويساهم في زيادة تحفيز الإنتاج المحلي ورفع مستوى التشغيل للموارد الاقتصادية وتمكين البلد من زيادة رصيده من النقد الأجنبي فإن الاستيرادات تشكل من جانبها عنصر تسرب تمارس تأثيرا سالبا في دالة الطلب الكلي المحلي وتساهم في تحفيز الإنتاج ومستوى تشغيل الموارد في بلدان أخرى مصدرة حيث يكون الطلب في حالة الاستيرادات على سلع لم ينتجها جهاز الإنتاج المحلي بخلاف التصدير الذي يمثل طلبا على سلع منتجة من قبل جهاز الإنتاج المحلي[1].

وتتمثل هذه الفجوة في اقتصاد مفتوح يرتبط بعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي فإن[2] :

1-العرض الكلي=الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات

أي إن ما يتم إنتاجه وعرضه في الاقتصاد يذهب قسم منه للاستهلاك والقسم الآخر للاستثمار وما

يتبقى يتم تصديره وباعتبار أن الجزء الذي لايتم استخدامه من الإنتاج يمثل زيادة فيالخزين ويحتسب ضمن الاستثمار.

2-الطلب الكلي(الأنفاق القومي)=الاستهلاك + الاستثمار + الاستيرادات

أي أن الدخل القومي يتم إنفاقه على شراء سلع استهلاكية وسلع استثمارية منتجة وعلى شراء السلع المستوردة من الخارج ,وعلى هذا الأساس فإن الاستيراد يجب أن يتساوى مع

---

(1) 1- انظر في ذلك:

- k. criffin, forgen capital Domestic, saving and economics development, 1970, p 100. //عدنان حسين يونس , مصدر سابق ,ص18

2) فليح حسن خلف , التمويل الدولي , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, 2004, ص31

التصدير باعتبار أن الاستهلاك والاستثمار موجود في الصيغتين السابقتين فإن الصادرات يجب أن تساوي الاستيرادات حتى تستمر النشاطات الاقتصادية بنفس مستواها أي بدون توسع أو انكماش إلا أن واقع الحال في معظم الدول ,وبالذات الدول النامية منها تتحقق فيها فجوة بين الصادرات والاستيرادات تمثل فجوة التمويل الخارجي , وترتبط بعجز حصيلة الصادرات عن تلبية عجز متطلبات الاستيراد بحكم أن القدرة على الاستيراد محكومة أساسا بالقدر ة على التصدير نظرا لحاجة الاستيراد للنقد الأجنبي الذي يتم الحصول عليه من خلال الصادرات[1].

ومن خلال أنموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية و إن الفجوتين لابد لهما أن يتساوى في أي فترة ويمكن إثبات ذلك كما يلي:

$$Y + M = C + I + X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ إن Y: الناتج المحلي

M: الاستيرادات من السلع

C: الاستهلاك القومي

I: الاستثمار القومي

X: الصادرات

ومن هذه المعادلة يمكننا أن نستنتج أن:

$$Y = C + I + X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وبما أن الناتج يولد دخلا مساوياً له وأن هذا الدخل يستعمل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات(s) فإن $S + C$

$$+M = C + I + X$$

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ومن المعادلتين(1) و(3) نستنتج:

$$I = S + M - X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

1) نفس المصدر, ص32.

وكما هو معروف فإن زيادة الاستيرادات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات للدولة وأن هذا العجز لابد وان يمول عن طريق تدفق لرأس المال الأجنبي (F) أي أن

$$M - X = F \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ومنه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (4) على الشكل الآتي:

$$I - S = M - X = F \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وهذه المعادلة تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من المدخرات المحلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صاف لرأسمال الأجنبي خلال المدة نفسها وهذا هو المعنى المقصود بكون فجوة الموارد المحلية(الاستثمار–الادخار المحلي) لابد إن يتساوى مع فجوة التجارة الخارجية وذلك في أي مدة سابقة , ولكن ليس شرطا ان يتم التعادل بين هاتين الفجوتين في فترة قادمة والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الادخار – الاستثمار – الصادرات الاستيرادات) لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات نفسها وقد ينعدم التنسيق بينهم وان حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل متغيرة ومتغيرات خارجية تتعلق بظروف السوق العالمي ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها.

المبحث الثاني/ أهم أسباب الديون الخارجية في الاقتصاد العراقي وعلاقتها بالتجارة الخارجية

المطلب الأول/ تطور الديون الخارجية في الاقتصاد العراقي

هناك تباين كبير في تقدير التزامات العراق الخارجية نتيجة للاختلاف في احتساب الديون العراقية للبلدان المختلفة وكيفية حساب الفوائد المتراكمة على العراق واختلاف أقيام تلك الفوائد مع اختلاف البلدان المقرضة له وفيما إذا كان ينبغي حساب تلك الفوائد أصلا أو الغرامات التأخيرية في ضوء قرارات مجلس الأمن التي حرمت أي تعاملات مالية مع العراق. تفيد تقديرات المديونية حسب الجدول (1) أن إجمالي ديون العراق لعام 2003 تتفاوت مابين 115 و 130 مليار دولار لكن حوالي 120 مليار دولار هو الرقم الأكثر تداولا بين الجهات الرسمية, وقد انخفضت في عام 2004 لتبلغ 93.95 مليار دولار وكان معدل النمو السنوي يبلغ -21.7% , وأخذت ديون العراق الخارجية تتذبذب بين الزيادة والنقصان لتستقر عند

59.49 مليار دولار في عام 2014 وبمعدل نمو سنوي يبلغ 18.3% , إذ يلاحظ ارتفاعها في هذا العام بسبب تعرض الاقتصاد العراقي لأزمة مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

جدول (1)

الديون الخارجية للعراق وذسب التغير السنوي للمدة (2003-2014)

الاسنوات	الديون الخارجية مليار دولار	معدل النمو السنوي * %نسبة مئوية
2003	120	–
2004	93.95	21.7–
2005	125	33.04
2006	92.33	-26.1
2007	81.48	-11.7
2008	100.9	23.8
2009	67.74	-32.8
2010	73	7.7
2011	52.58	-27.9
2012	50.79	-3.4
2013	50.26	-1.04
2014	59.49	18.3

source: Iraq External debt – Economy – index Mundi. www.indexmundi.com

المطلب الثاني/ أسباب الديون الخارجية في الاقتصاد العراقي ودور التجارة الخارجية فيها

يعتبر الاقتصاد العراقي أحد الاقطار العربية التي تتوافر لديها إمكانيات النمو لما يتمتع به من ثروة اقتصادية كبيرة وموارد مائية ومساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة , إلا أن هذه الموارد لا يمكن أن تعمل على تحريك الاقتصاد وإنعاشه دون وجود طريقة سليمة للتعامل معها فضلا عن استقرار السياسات الاقتصادية الكلية ويلاحظ أن الدور الأنفاقي للحكومة العراقية قد ازداد خلال الستينيات بسبب توسع نطاق القطاع العام وزيادة الاستثمارات بالإضافة إلى التوسع الحاصل في قطاع الخدمات وخاصة في مجال التعليم والدفاع مما ساهم في حصول عجز في ميزانية الدولة واستمر هذا العجز حتى وصل إلى86 مليون دينار عام 1964 بعد أن كان 906 مليون دينار عام 1958 واستمر هذا العجز حتى عام1973 إذ وصل 28207 مليون دينار, وفي عقد السبعينيات كانت معظم البلدان تتجه نحو الاقتراض من المصادر الرسمية

والخاصة إذ كانت تستخدم تلك الأموال في مجال الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي مما أدى إلى تفاقم حجم المديونية لديها بسبب سوء استخدام تلك الأموال ' في هذا الوقت كان العراق يمر بمرحلة انتعاش اقتصادي بسبب الصدمتين النفطيتين التي حققت له فوائض مالية كبيرة ونتيجتها أصبح الاقتصاد العراقي ثاني أقوى اقتصاد عربي في السبعينيات بعد السعودية, إذ بلغت إيراداته السنوية 8 مليار دولار ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 3000دولار عام 1977, وعند حدوث أزمة الكساد التضخمي وانخفاض الطلب على صادرات المواد الأولية وانخفاض الأسعار تراجع الاقتصاد العالمي وهذا بدوره أدى إلى تراجع إيرادات العراق وخصوصا بعد تدهور قيمة الدولار بسبب التضخم وقد زادت معاناة الاقتصاد العراقي بعد دخوله الحرب مع إيران فخلال سنوات الحربتم استنفاذ الاحتياطي النقدي الأجنبي,وخلال المدة 1981–1988 أنفق العراق بحدود 166 مليار دولار في حين لم تتجاوز إيرادات صادراته الإجمالية 77.6 مليار دولار[1].

بالإضافة إلى ذلك يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا كاملا على القطاع النفطي حيث يمثل 95% من إجمالي الدخل , فلقد سجلت حرب الخليج الأولى ما يقدر بحوالي 100 مليار دولار من الخسائر فأصبح العراق مثقلا بالديون بعد انتهاء الحرب ولكن الموارد أو الثروات في الاقتصاد العراقي كانت أحد أسباب خوض العراق حرب الخليج الثانية بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الأولى, فأدت الحرب الثانية في زيادة المشاكل الاقتصادية للعراق إذ تم فرض حصار اقتصادي على العراق في6 أغسطس 1990 واستمر حتى 21 ابريل 2003, وقد اعتمد العراق طوال فترة الحصار على برنامج (النفط مقابل الغذاء) اعتمادا كبيرا والذي بدأ تطبيقه في عام 1996 وساهم برفع جزئي من معاناة المواطن العراقي[2]

لقد شهد الاقتصاد العراقي تغيرات كبيرة بعد عام2003 تمثلت برفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة من خلال إطلاق تصدير النفط العراقي بعد أن كان مقتصرا على مذكرة التفاهم قبل عام 2003 كذلك حالة الانفتاح الاقتصادي على العالم والتي كان لها آثار عديدة إيجابية

1) أياد كاظم حسون, مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع أشارة خاصة للعراق (للمدة1985-2004), رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد2007, ص65

2) نفس المصدر, ص66

وسلبية, وأحد العقبات الرئيسة في استرداد اقتصاد العراق لعافيته هي الديون الضخمة التي يدين بها العراق نتيجة حرب الخليج الأولى والثانية , ففي 20 نوفمبر 2005 تمت الموافقة على مسح 80% من ديون العراق الخارجية أي مبلغ مقداره 100 مليار دولار على أن يطبق خلال فترة زمنية أمدها ثلاث سنوات وهكذا وبحسب هذا الاتفاق تخلص العراق من 75 مليار دولار من ديونه بحلول عام 2006 [1] .

وتأسيسا على ذلك فقد وقع العراق في فخ المديونية بسبب عدم توظيف الوفرة المالية المتحققة في عقد السبعينيات في قطاعات اقتصادية منتجة بالإضافة إلى سحبه أرصدته الخارجية كافة خلال السنوات الثلاث الأولى من حربه مع إيران وتوقف إيراداته النفطية بسبب الحصار الاقتصادي وكون العراق معتمدا اعتمادا كبيرا على النفط فتميز بمحدودية مصادره من العملة الأجنبية وعدم اهتمامه بالقطاعات الريعية الأخرى كالسياحة الدولية.

وتعد التجارة الخارجية أساس الحياة الاقتصادية إذ تعكس مقدار التطور الحاصل في الاقتصاد الوطني فضلا عن أسهامها في توفير المدخرات وتوفير الموارد المالية الأجنبية بالشكل الذي يقلل من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي ومنها القروض وبالتالي فإن قوة الاقتصاد لأي دولة يكمن في قوة و شكل وتركيب التجارة لها .تعاني تجارة العراق الخارجية من اختلال هيكلي كبير متمثل بسيطرة قطاع النفط الخام وبنسبة حوالي 95% من صادراته مما يعني غياب التنويع السلعي للصادرات , في حين تأخذ استيراداته مجال واسع من السلع الاستهلاكية والاس تثمارية الأمر الذي يشكل اختلالاًفي بنية التجارة الخارجية والناتج عن تنوع الاستيراداتأدت إلى حد بعيد لأزمات كبيرة ومنها أزمة المديونية , ولكي نقف أمام المشاكل التي تعاني منها تجارة العراق الخارجية سيتم تحليل هيكل التجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية وكالتالي:

1 ـ الصادرات

لقد احتلت الصادرات مكانا مهما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع الفعلي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية خاصة بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت متبعة في بعض الدول النامية ويتعلق هذا الأمر بسياسة إحلال الواردا ت وسياسة الاقتراض الخارجي اللاتي أدتا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الذي أدى بدوره الى زيادة حجم

المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاسترداد وتعثر جهود التنمية. بلغ إجمالي الصادرات لسنة 2004 ما يقارب 18.058 مليار دولار بسعر الصرف المعتمد من قبل البنك المركزي والبالغ 1500 وأن الصادرات العراقية موزعة إلى صادرات النفط الخام 17.664 مليار دولار , بينما بلغت قيمة صادرا ت الكبريت 3.98 مليون دولار والمنتجات النفطية بلغت 273.7 مليون دولار في حين بلغت صادرات المنتجات السلعية116.6 مليون دولار بسعر الصرف المستخدم في التصريحات الكمركية الصادرة من الهيئة العامة للكمارك والبالغ 3.22,وقد زادت قيمة الصادرات في عام2005 إذ بلغ إجملي الصادرات 23.809 مليار دولار بسعر صرف 1500 دينار عراقي وقد شكل النفط الخام نسبة 97.8% والكبريت والمنتجات النفطية نسبة 1.5% والمواد السلعية 0.6% من إجمالي الصادرات , وأن قيمة المنتجات النفطية موزعة إلى زيت الوقود الاعتيادي والبالغ 379.072 مليون دولار وزيوت الأساس بقيمة359.204 ألف دولار وزيت البارفين بقيمة 36.960 ألف دولار , ومن ثم أخذت قيمة الصادرات تتذبذب بين الزيادة والانخفاض حتى بلغت قيمتها عند 84506 مليون دولار عام 2014 ,وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسة التي مر بها العراقوكما موضح بالجدول رقم (2).

2-الاستيرادات

بلغت إجمالي الاستيرادات العراقية 9934 مليون دولار عام 2003 ثم ارتفعت عام 2004 لتبلغ 19954 مليون دولار ثم أخذت الاستيرادات العراقية تذبذب بين الصعود والنزول حتى بلغت 37064.5 مليون دولار عام 2014 موزعة إلى استيرادات سلعية بقيمة32492.0 مليون دولار و 4572.5 مليون دولار, ونلاحظ هيمنة الاستيرادات السلعيبشكل كبير في هيكل الاستيرادات, ففي ظل الاعتماد على الاستيراد في تلبية طلب السوق المحلي فإن ذلك سيقلل قدرة ا لدولة بإيفاء التزاماتها المالية, سواء في الوفاء بأعباء الدين الخارجي من جهة و /أو انحسار استيراد السلع الوسيطة من جهة أخرى مما يعرقل عجلة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية فينخفض حجم الاستثمار وكذلك الناتج المحلي ومن ثم ينخفض معدل النمو الاقتصادي الذي نعكس حتما على تفاقم أزمة الديون .

3-الميزان التجاري

يقصد بالميزان التجاري بأنه صافي الفرق بين الصادرات والاستيرادات السلعية ,نلاحظ من خلال جدول رقم (2) شهد الميزان التجاري العراقي عجزا خلال عامي 2004 , 2003 بقيمة , 1944

1464 مليون دولار على التوالي , ثم شهد بعد ذلك فائضا استمر لغاية عام 2014 بقيمة 47441.5 مليون دولار.

جدول (2)

الميزان التجاري العراقي للمدة (2003-2014) مليون دولار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
2003	7990.0	9934.0	-1944
2004	18490.0	19954.0	-1464
2005	23697.0	18748.0	4949
2006	30529.0	21480.0	9049
2007	41267.9	5575.54	35692.36
2008	61273.3	5565.6	55707.7
2009	41791.7	17279.1	24512.7
2010	52482.6	27410.8	25071.8
2011	83225.9	49141.6	34084.3
2012	94391.5	24443.2	69948.3
2013	89741.9	33383.7	56358.2
2014	84506	37064.5	47441.5

المصدر: وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية إحصاءات التجارة.

4- الناتج المحلي الإجمالي

يتميز الناتج المحلي الإجمالي العراقي بانخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في مقابل ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط وتعكس نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج في مدى هيمنة هذا القطاع على بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية , وأن أغلب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في العائد النفطي , والناتج المحلي الإجمالي وهو عبارة عن قيمة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال سنة , أو هو عبارة عن مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين خلال سنة, ويمكن من خلال بيانات الناتج المحلي الإجمالي التعرف على هيكلية مساهمة الأنشطة الاقتصادية في حقيق الناتج بالإضافة إلى ذلك يمكن التعرف على حصة كل من تعويضات المشتغلين وفائض العمليات من الناتج المحلي الإجمالي إذ إن لنسبتهما مدلولات اقتصادية في التحليل الاقتصادي, ولقد شهد الاقتصاد العراقي تغيرات كبيرة بعد عام 2003 تمثلت برفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة من خلال إطلاق تصدير النفط العراقي بعد أن كان

مقتصرا على مذكرة التفاهم قبل عام 2003 كذلك حالة الانفتاح الاقتصادي على العالم والتي كان لها آثار عديدة إيجابية وسلبية.

والأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية فيوضحها جدول رقم (3).

جدول (3)

الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(2003-2013)

نسبة مئوية

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع النفط الخام	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الكهرباء والماء	قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	قطاع النقل المواصلات والخزن	قطاع تجارة المفرد والفنادق
2003	8.32	68.07	1.01	0.22	6.22	7.64	6.41
2004	6.90	57.68	1.75	0.82	10.32	8.28	6.07
2005	6.85	57.54	1.31	0.80	8.81	7.97	5.68
2006	5.80	55.21	1.53	0.81	11.16	7.02	6.61
2007	4.91	52.71	1.62	0.87	12.77	6.55	6.23
2008	3.81	55.02	1.67	1.16	14.77	5.41	5.30
2009	5.19	42.54	2.59	1.76	18.11	6.47	7.83
2010	5.13	44.70	2.25	1.78	16.58	5.80	7.64
2011	4.54	52.72	2.81	1.57	13.96	4.65	6.46
2012	4.11	49.90	2.69	1.46	16.15	4.69	5.65
2013	3.98	46.56	2.70	1.48	16.03	5.59	6.56

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الحسابات القومية , 2014.

بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي للناتج المحلي الإجمالي 8.32% عام 2003 وهي نسبة غير جيدة لكنها بدأت بالانخفاض بعد عام 2003 انخفاضا تدريجيا حتى وصلت عام 2008 إلى 3.81% وتعتبر هذه النسبة أدنى نسبة لها وذلك نتيجة التغير الذي حصل في الوضع الاقتصادي للعراق والذي كان سببا في زيادة الصادرات النفطية دون قيود بعد رفع الحصار نهائيا مما أدى إلى ارتفاع مساهمة النفط مقابل انخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية , بالإضافة إلى ذلك فقد أدى هذا التغيير إلى فتح الحدود أمام الاستيرادات بمختلف أنواعها وخصوصا المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية مما أفقد المزارعين المحلين القدرة على

الاستمرار في منافسة المنتجات الواردة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج داخل أراضيهم الناتج عن تخلف التكنولوجيا المتبعة في الزراعة وقلة دعم الحكومة لهم[2].

أما قطاع النفط الخام فبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 68.07% عام 2003 ويلاحظ هيمنة هذا القطاع على المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي جعل الأحادية العالية سمة النشاط الاقتصادي , بالإضافة إلى ذلك فإنه يساهم في تشغيل نسبة قليلة جدا من القوى العاملة مما يزيد من درجة الاختلال القطاعي لهيكل الاقتصاد , وقد كانت هذه النسبة أعلى نسبة له في هذا العام , ثم أخذت بعد ذلك بالانخفاض حتى وصلت إلى 46.56% في العام2013.

في حين بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي1.01%عام 2003 ومن ثم ازدادت هذه النسبة واستمرت بالزيادة وكانت أدنى نسبة لها في عام 2003 حتى وصلت إلى 2.70% عام 2014, وأن سبب هذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة حركة عجلة القطاع الصناعي لتغطية العجز بالعرض السلعي الذي كان يسد حاجة السوق.

وجاء قطاع الكهرباء والماء لتكون الأهمية النسبية له 0.2% في عام 2003 وتعد هذه النسبة أدنى نسبة في هذا العام ثم ارتفعت بعد ذلك ارتفاعا تدريجيا حتى وصلت إلى 1.57% عام2011, ثم وصلت إلى 1.48%عام 2013.

أما بالنسبة لقطاع البناء والتشييد فبلغت أعلى نسبة له عام 2013 إذ بلغت 8.43% أما أدنى نسبة له فقد بلغت 1.28% عام 2004.

بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية 6.22% عام 2003 ومن ثم ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك ارتفاعا تدريجيا واستمرت بالارتفاع وبلغت أعلى نسبة لها عام2009 إذ بلغت 18.11%, أما في عام 2013 فبلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 16.03%, وأن هذه النسبة لا تنعكس على درجة تطور الخدمات المقدمة من قبل الحكومة بسبب انخفاض نسبة الانجاز للمشاريع والتابع من تلكؤ الشركات المنفذة التي لا تملك الخبرة الكافية أو المعدات المتطورة.

بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات والخزن فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج 8.28% عام 2004 وتعتبر أعلى نسبة أما أدنى نسبة فبلغت 4.65% عام 2011.

أما بالنسبة لقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق فقد سجلت أدنى نسبة لها في عام 2008 إذ بلغت 5.30% أما أعلى نسبة لها فكانت في عام 2009 وبلغت 7.83%.

ونستنتج مما تقدم أن أعلى مساهمة كانت لقطاع النفط الخام يأتي من بعده خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية, وأقل مساهمة في الناتج كانت لقطاع الكهرباء والماء وهكذا فإن الاقتصاد العراقي يتسم باختلالاته الهيكلية وعدم التوازن الاقتصادي بسبب انخفاض المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلي مقارنة بعرض النقود مما يعني ارتفاع الأسعار ونمو الدين الخارجي وارتفاع أعباءه المالية.

5. التضخم

يتسم الاقتصاد العراقي بكونه بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية حيث شهد الاقتصاد العراقي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين في عام 1990 حصارا اقتصاديا استمر لغاية 2003 وما تلاها من حرب مدمرة, يلجأ العديد من الاقتصاديين إلى قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات يأتي في مقدمتها الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يستخدم بشكل واسع لقياس معدل التضخم لمدة زمنية محدودة , كما أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يقيس أسعار السلع والخدمات والتي تحتويها سلة العائلة أو المستهلك والتي تشكل الجزء الأكبر من حجم الأنفاق الكلي للعائلة أو المستهلك العراقي على حد سواء[1].

إذ إن التضخم* يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للقروض وارتفاع أسعار السلع المستوردة و تدهور معدلات التبادل التجاري , كما يؤثر سلبا على مستويات الادخار والاستثمار المحلي , وهذا من شأنه زيادة حجم الفجوة التمويلية التي تولد الحاجة للمزيد من الاقتراض والاستدانة , وكذلك يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات لأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات إلى الخارج وهذا ينعكس سلبا على الموازين التجارية بالإضافة الى ذلك يتسبب التضخم في تدهور أسعار

1) نجله شمعون شليمون الجلبي , تحليل تكاليف التضخم وأثرها على مستويات المعيشة بالعراق للمدة (1990-2012) , رسالة ماجستير , الجامعة المستنصرية ,كلية الإدارة والاقتصاد , 2015 ,ص40-ص41

* التضخم وهو عبارة عن الارتفاع المستمر والسريع في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة.

صرف العملة المحلية مما يقود إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ويعمل أيضا على عرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة, وكل ذلك يقود إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات مما يضطر الدول للاستدانة الخارجية لتمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري, وعليه يعمل التضخم على زيادة الديون الخارجية لتلبية الحاجات المتزايدة.

بلغ مؤشر التضخم 33.6% عام 2003 لكنه انخفض عام 2004 ليبلغ 269% لكنه عاود الارتفاع عامي 2005,2006 ليبلغ 53.2%,36.9% على التوالي وبمعدل زيادة سنوية بلغت 44.1%% على التوالي وكما موضح بالجدول رقم (4).

جدول (4)

التضخم في العراق (2003-2014)

نسبة مئوية

السنوات	التضخم	نسبة التغير السنوي
2003	33.6	–
2004	26.9	-19.9
2005	36.9	37.1
2006	53.2	44.1
2007	30.8	-42.1
2008	2.67	-91.3
2009	-2.8	-204.8
2010	2.5	-200
2011	5.6	124
2012	6.0	7.1
2013	1.8	-70
2014	2.3	27.7

المصدر: البنك الدولي www.worldbank.org .

وإن أحد أسباب الزيادة في معدل التضخم هو رغبة الحكومة العراقية بتنفيذ فقرات نادي باريس حول تخفيض الديون, بالإضافة إلى عدم كفاية الإنتاج في سد حاجة الطلب المحلي المتزايد على تلك المشتقات الأمر الذي أدى إلى ظهور سوق سوداء وارتفاع أسعار المشتقات النفطية بنسبة كبيرة, وقد استمرت الاتجاهات التصاعدية تحت ضغط ودفع عوامل جديدة تمثلت بالإخفاق في محاولة إعادة إعمار البيئة التحتية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية وأيضا تقليص

الدعم الحكومي على بعض السلع التزاما بشروط صندوق النقد الدولي خصوصا على المشتقات النفطية فضلا عن ارتفاع معدلات الفساد المالية والإدارية والتدهور المستمر في الملف الأمني علاوة على سياسات الإنفاق غير الرشيدة التي كانت تتبعها الحكومة حيث أغلبها برامج للتوظيف غير المنتج في الجهاز الحكومي ولتمويل النفقات الجارية للحكومة التي جعلت معدل الإنفاق الاستهلاكي يصل إلى حدود

ما يقارب 70-80% من هيكل الإنفاق العام, وقد ساعدت هذه السياسة على خلق تيار ضخ م من الطلب أخذ يتزايد بفعل دور مضاعف الموازنة الارفاقية وقصور القطاعات الإنتاجية ولاسيما في مجال النشاط الزراعي والصناعي عن تلبية أو خلق عرض سلعي مكافئ لهذا الطلب المتزايد, وبهذا أسهمت ضغوط الطلب الكلي وعلى نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن سحب الإنفاق العام بشكل عام والإنفاق الحكومي بشكل خاص وإذا ما قورنت تلك التطورات السعرية بمستويات البطالة ومعدلاتها المرتفعة في تلك المدة فإن ذلك سيؤكد ما يشير إلى أن الاقتصاد العراقي يتخبط في ظواهر الركود التضخمي وبمستويات مثيرة للجدل, في وقت مازال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدن في معدلات إنتاجيته والذي تؤشره حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد كقطاعات الطاقة والوقود والنقل والمواصلات وقطاعات الخدمات الإنتاجية المهمة[1].

ومن ثم انخفض بعد ذلك واستمر بالانخفاض وبمعدلات متسارعة حتى وصل الى 1.8% عام2013, ومن ثم شهد استقرارا في النصف الأول من عام 2014 ومن ثم ارتفع في نهاية العام ليبلغ 2.3% نتيجة الوضع الأمني غير المستقر والأزمات الاقتصادية والسياسية في العراق بالإضافة إلى ارتفاع أسعار أغلب الأقسام السلعية والخدمية الرئيسة وبشكل خاص (الملابس – الأحذية – السكن – المياه – الكهرباء وغيرها) .

6-الاحتياطي من النقد الأجنبي

يعد الاحتياطي الأجنبي رصيدا مهما وأساسيا لدعم اقتصاد الدولة بالإضافة إلى كونه محدد ا مهما للطلب على الاستيرادات والصادرات لاسيما للدول النامية ومن ضمنها العراق كونه يمثل

1)مروة خضير سلمان , مصدر سابق , ص5

وسيلة للتبادل التجاري في السوق الدولية بالإضافة لدوره في الحفاظ على سعر الصرف الذي يؤدي دورا مهما في عمليات التبادل التجاري الخارجي بالإضافة إلى مساهمته في تقليل أعباء خدمة الدين الخارجي, بلغ مقدار الاحتياطي 0.791 مليون دولار في عام 2004 ومن ثم ارتفع بعد هذا العام واستمر بالصعود حتى عام 2013 ليبلغ 7.774 مليون دولار في عام 2013, وكان السبب في هذه الزيادة هي ارتفاع أسعار النفط وكذلك زيادة الصادرات النفطية, ومن ثم انخفض الاحتياطي عام 2014 ليبلغ 6.636 مليون دولار.

المبحث الثالث: دراسة أثر بعض المتغيرات المرتبطة بالتجارة الخارجية على المديونية الخارجية

المطلب الأول: توصيف الأنموذج

يتم صياغة الأنموذج المختار للدراسة بصورة متكاملة بحدود المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية الداخلة في الأنموذج وكل حسب إشارته وفي ضوء منطق النظرية الاقتصادية عن علاقة المتغير التابع والمتمثل في أنموذج المديونية الخارجية والمتغيرات التوضيحية والمتمثلة ب(GDP , التضخم , الميزان التجاري , الاستثمار الأجنبي المباشر , الاحتياطي الأجنبي) .

وتكون الصيغة الدالية للأنموذج على النحو الأتي :

$$DX = f (GDP , TB , In, FDI, RC)$$

إذ أن:

تمثل المديونية الخارجية = DX

الناتج المحلي الإجمالي = GDP

الميزان التجاري = TB

معدل التضخم = In

الاستثمار الأجنبي = FDI

الاحتياطي الأجنبي = RC

وطبقا للنظرية الاقتصادية يكون أثر الناتج المحلي الإجمالي سالبا على المديونية الخارجية طالما أنه يعكس النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج والاستثمار التي تقلص الحاجة للقروض ومن ثم تقليل الديون الخارجية .

أما بالنسبة لأثر الميزان التجاري على الم ديونية الخارجية فأنه يكون عكسيا , فإذا كان هناك فائض في الميزان التجاري إذ تتجاوز الصادرات على حجم الاستيرادات مولدة إيرادات تدعم أو تقلل العجز في التمويل ومن ثم تقلل المديونية , إضافة إلى أن العجز في الميزان التجاري يعني زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي أو التعرض لصدمات تجارية بسبب التركيز السلعي في التصدير كما في الدول النفطية مما يزيد تفاقم الديون . أما أثر الاحتياطي من العملة الأجنبية فيكون تأثيره عكسيا على الديون الخارجية , إذ إن ارتفاعه يؤدي الى تقليل الاقتراض الخارجي . وأما بالنسبة لأثر التضخم على المديونية فإن ارتفاع معدلات التضخم يقود الى تقليص قيمة الإيرادات و يفاقم عجز الموازنة وبالنتيجة زيادة الاقتراض الخارجي ومن ثم المديونية , ومن ناحية أخرى فإن العملة المحلية ستنخفض قيمتها في حالة التضخم مؤدية إلى زيادة القيمة الاسمية للدين الخارجي وسيكون الأثر موجبا بين التضخم والمديونية . أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فيعد أحد الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الديون باعتباره مصدرا تمويليا كما أنه يسهم في زيادة الإنتاج والاستثمار وتعزيز الصادرات بالشكل الذي يقلل الاقتراض ومن ثم الديون الخارجية , أي أن العلاقة عكسية بين التدفقات الداخلة وحجم الديون الخارجية .

المطلب الثاني قياس وتقدير العلاقة بين المديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية للعراق للمدة 2004-2014

سنعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه وصولا لتحليل الواقع الاقتصادي المعتمد على البيانات التي تم الحصول عليها.

النتائج التي تم الحصول عليها من تقدير أنموذج المديونية في العراق وك انت على النحو التالي.

جدول رقم(5)

نتائج قياس وتقدير علاقة المديونية بالمتغيرات الاقتصادية للمدة (2003 - 2014)

المتغير التابع	الحد الثابت I	المتغيرات المستقلة					المتغير العشوائي
		GDP	TB	IN	FDI	RC	U(-1)
XD	−6.210	4.922	− 0.666	−0.191	0.247	−2.049	
t	−0.693	1.306	8.008	−4.588	6.426	− 4.573	

الاختبارات الاحصائية

F=6.470	R^2 = %86.6	R^2 = %73.2	D.W=1.852

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

$$Log\ Xd = -6.210 + 4.9226g^2\ GDP + 0.666 Log\ TB - 0.191 LogInf + 0.247 LogFDI - 2.49 Log\ RC\ .....$$

نلاحظ من المعادلة أعلاه وجود علاقة طردية بين المديونية الخارجية والناتج المحلي الإجمالي ,فعندما يزداد الناتج بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية بمقدار (4.922%) وهذا يعود إلى هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجم الي ,فعلى الرغم من ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي فإن الإيرادات المتحصلة من إنتاجه لا يتم استثمارها أو استغلالها بشكل كفوء في زيادة الطاقة الإنتاجية بل تتوجه إلى زيادة الاستيرادات العشوائية وكذلك نحو الأنفاق الحكومي الذي يكون في معظمه إنفاقاً بذخياً وغير سليم ونحو مشاريع غير إنتاجية أو إنفاقاً عسكرياً أو لمحاربة الإرهاب أو فساد أداري , فلقد ازدادت مساهمة القطاع العام في GDP من 66.4% عام 2004 الى 71% عام 2010 بسبب هيمنة القطاع النفطي في الناتج المحلي الذي هو ملكية عامة وأن مساهمة القطاع النفطي في الناتج قدرت ب: 44.3% كمتوسط بعد عام 2003[1].

أما الميزان التجاري فأن أثره طردي على المديونية الخارجية , إذ إن زيادة الميزان التجاري بوحدة واحدة يقود الى زيادة المديونية الخارجية بمقدار (0.666%) , وهذا يعود إلى أن

1) هيثم عبد القادر, أثر الصادرات على النمو الاقتصادي, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد 46، 2015، ص144

الاقتصاد العراقي يفتقر إلى السياسة الاقتصادية الكفوءة لتعبئة الموارد المحلية وتوجيهها نحو استيرادات غير إنتاجية بالإضافة الى تفشي ظاهرة الفساد التي أدت إلى عدم الاستفادة من الأموال المتحصلة من الصادرات النفطية , ويتضح أن الاقتصاد العراقي يعيش حالة من الاختلال الواضح في ميزانه التجاري إذ أصبحت السوق العراقية تعتمد بشكل مطلق على الاستيراد بينما لا يصدر سوى سلعة واحدة وهي النفط , وقد أثار هذا الاختلال الكثير من الدعوات داخل العراق وخارجه الى ضرورة أن تبادر الحكومة الى اتخاذ إجراءات وتدابير مناسبة لمعالجة ذلك ودعم القطاعات الإنتاجية الوطنية , وأن سبب الاستيراد الواسع يعزى إلى وجود طلب كبير غير مشبع بسبب الظروف التي عاشها العراق قبل التغير عام 2003 , لقد سجل الميزان التجاري العراقي عجزا في السنوات (2003-2004) بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى تغير النظام وشيوع حالة عدم الاستقرار الأمني, أما السنوات (2005 -2014) فقد حقق الميزان التجاري فائضا إيجابيا خلالها حيث سجلت إجمالي الصادرات معدل نمو مركب مقداره (22.4%) مقابل معدل نمو مركب لإجمالي الاستيرادات مقداره (12.5%) خلال تلك السنوات عدا سنة 2009 فقد سجل عجزا مقداره (2546.8) مليون دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي انعكست على أسعار النفط الخام المصدر.

أما أثر التضخم على المديونية الخارجية فيكون عكسي اً إذ إن زيادة معدلات التضخم بمقدار(1%) يؤدي الى انخفاض المديونية الخارجية بمقدار (0.191%) وجاءت هذه العلاقة الطردية كون التضخم يقلل القيمة الحقيقية للإيرادات بالإضافة الى تقليل الصادرات مما يزيد من الاقتراض والديون الخارجية كماشهد الاقتصاد العراقي خلال سنة2006 ارتفاعا في نسبة التضخم إذ بلغت أكثر من (50%) مع احتمال استمرارية الأسعار في الارتفاع, في حين بلغ متوسط نمو التضخم السنوي للمدة (2003 – 2006) ما يقارب (32%) , ففي كانون الثاني 2006 بلغ معدل التضخم (20%) ثم ارتفع ليبلغ (53%) في مايس 2006 نتيجة على أثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية[1] .

1)أحمد حسين الهيتي, فاطمة ابراهيم خلف , عدي سالم علي الطائي , التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990–2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته , www.iasj.net

وأن السبب في هذا الارتفاع هو ارتفاع هوامش النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود وكذلك أخلاء الدور المستأجرة وإبدالها بم ستأجرين جدد وبأسعار أيجار أعلى ومحدودية العرض في هذه الفترة وسيادة ما يعرف بالتضخم بسبب الطلب لأسعار الإيجارات , في حين حافظ التضخم الأساس على معدل ثابت تقريبا بحدود 30% للمدة (2004-2006) لأنه يستبعد المنتجات النفطية, في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار المس تهلك ليصل أدنى مستوياته في سنة 2009ليبلغ (2.8-%) نتيجة لانخفاض معدلات التضخم في أسعار المنتجات النفطية وارتفاعه الى 2.5% في السنة التالية , أما عند استبعاد الوقود فأن التضخم الأساس ينخفض بدرجة كبيرة ابتدأ من سنة 2007 ليصل أدنى مستوياته سنة 2010 حيث بلغ 2.5% بسبب انخفاض معدلات التضخم لمجاميع مهمة للمستهلك وتشمل الغذائية , الإيجارات والتي بلغت معدلات التضخم فيه2.8% , 6.8% على التوالي في سنة2010([1]) .

أما الاستثمار الأجنبي فأثره طردي على المديونية الخارجية حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة المديونية بمقدار (0.247%) , كون الاستثمار يساعد على تنمية العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية خاصة مشكلة المديونية الخارجية المتزايدة التي تواجهها معظم البلدان النامية ومن ضمنها العراق , بالإضافة الى ذلك فأن الاستثمار الأجنبي يعتبر أحد أهم مص ادر التمويل الخارجي لعملية التنمية وإعادة أعمار العراق وحل بعض المشاكل الإقطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وإدخال الأساليب الحديثة في الإدارة والعمل , إضافة الى أن الاستثمار الأجنبي يرافقه استيراد آلات ومعدات ذات تكنولوجيا عالية أو مواد أولية ذات تكاليف باهضة تؤثر سلبا على الميزان التجاري ومن ثم تؤدي الى زيادة المديونية .يهدف قانون الاستثمار في العراق رقم 13 لعام 2006 الى جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في البلد وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات والقدرات التنافسية في الداخل والخارج , كما أوصى القانون الجديد بأتباع ما يدعى (النافذة الواحدة) في تسلم طلبات الاستثمار والبت بها , وأن مدى إمكانية هذا القانون في تحقيق أهدافه يعتمد على مدى توافر

1) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء , مركز التدريب والبحوث الإحصائية .

بنية تحتية متطورة وهي تشمل كل العوامل السياسية والمادية والاجتماعية, إذ أن توافر بنية تحتية بهذا المفهوم وانحسار الفساد المالي إلى جانب قانون الاستثمار سيكون عاملا حاسما في جذب الاستثمارات, وقد أكدت خطة لتنمية (2010-2014) على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي سواء من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلد والذي قدرته بحوالي (46%) أو من حيث فرص العمل المتوقع استحداثها , إذ سعت الخطة الى توسيع وتنويع الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص أن يستثمر فيها وخاصة الم شاريع الزراعية المتكاملة والصناعات التحويلية وخاصة ذات الميزة النسبية في العراق , وقد قدرت الخطة الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (218) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (186) مليار دولار خلال السنوات الخمسة للخطة يمول (100) مليار دولار منها من الموازنة الاتح ادية وعلى أساس معدل (30%) سنويا من إجمالي الموازنة الاتحادية على أن تمول أل (86) مليار دولار الأخرى من القطاع الخاص المحلي والأجنبي بحيث تكون مساهمة القطاعين الحكومي والخاص (53.7%) و (46.3%) على التوالي, وتعد الاستثمارات الأجنبية سندا هاما للدول النامية إذ تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار , كما تحد من مشاكل عبء الديون وعبء خدمتها وغيرها من المشاكل التي تصيب اقتصاد الدولة , وقد سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2010 تراجعا بنسبة (16.7%) مقارنة بسنة 2009 , إذ يمثل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الفرق بين الاستثمار المباشر للعراق في الخارج والاستثمار المباشر الأجنبي داخل العراق[1].

أما بالنسبة لأثر الاحتياطي على المديونية الخارجية فيكون عكسي اً إذ إن زيادة الاحتياطي الأجنبي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض المديونية الخارجية بمقدار (2.049%), ويعتبر مؤشر احتياطي النقد الأجنبي مؤشر هام على القدرة على تسديد الديون الخارجية والدفاع عن

العملة حيث يستخدم لتحديد التصنيفات الائتمانية للدول ومن جهة أخرى الصناديق الحكومية الأخرى التي تحتسب ضمن الأصول السائلة التي يمكن استعمالها لوفاء الديون في أوقات

1)سحر قاسم محمد , الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية , 2011, ص22-ص23.

الأزمات وتشمل صناديق تثبيت الأسعار والمعروفة أيضا باسم صناديق الثروة السيادية , بلغ الاحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي عام 2012 نحو (73.1) ثم ارتفع في عام 2013 الى(81.6) مليار دولار, وهو أعلى مستوى وصل له لينخفض في نهاية عام 2014 إلى (69.9)مليار دولار[1]

يوضح الجدول رقم (5) أن القدرة التفسيرية للأنموذج جيد ة استنادا الى معامل التحديد البالغ(86.6%) أي أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر (86.6%) من التغيرات في المديونية الخارجية , وأن المتبقي والبالغ (13.4%) تفسرها متغيرات أخرى لم تظهر في الأنموذج ,وأن الأنموذج ككل ذو معنوية إحصائية وفقا لاختبار (F) والذي بلغت قيمته (6.470) مقارنة بقيمتها الجدولية والبالغة (0.31) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (df-1=9) .وكذلك فأن الأنموذج قد اجتاز كافة الاختبارات القياسية إذ يشير الأنموذج الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وفقا لاختبار (DW) الذي بلغت قيمته (1.852) عند مستوى معنوية (5%) و درجات حرية (df=10) , بالإضافة الى أن الأنموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وفقا لاختبار ارتباط الرتب لسبيرمان (SPR) وخلوه من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وفقا لاختبار كلاين, وأن جميع المتغيرات المستقلة عدا الناتج المحلي الإجمالي لها مستوى معنوية أقل من 5%.

[1] THE HUFFING POST, www.huffpostarabi.com

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- يلجأ العراق للاقتراض الخارجي من أجل سد الفجوة التمويلية التي تظهر بسبب قصور الادخارات المحلية في تلبية الاحتياجات اللازمة لتمويل الاستثمارات, ونلاحظ أن التبادل التجاري يؤثر في المديونية الخارجية عن طريق تأثيره بالمتغيرات المرتبطة بها

2- هناك تباين كبير في تقدير التزامات العراق الخارجية نتيجة للاختلافات في احتساب الديون العراقية للبلدان المختلفة وكيفية حساب الفوائد مع اختلاف البلدان المقرضة له وفيما إذا كان ينبغي حساب تلك الفوائد أصلا أو الغرامات التأخيرية في ضوء قرارات مجلس الأمن التي حرمت أي تعاملات مالية مع العراق.

3- يتضح من خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية للعراق وجود اختلال كبير في جانب الصادرات إذ تحتل الصادرات النفطية ما نسبته (95%) مما يعني غياب التنويع السلعي للصادرات في حين تأخذ الاستيرادات مجال واسع من السلع الاستهلاكية والاستثمارية الأمر الذي يشكل اختلالاً في بنية التجارة الخارجية والناتج عن تنوع الاستيرادات وعدم تنوع الصادرات مما يزيد من خطورة عدم استقرار تلك الصادرات, بالإضافة الى انخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية مقابل ارتفاع نسبة مساه مة قطاع النفط ويعكس نسبة مساهمة هذا القطاع في GDP في مدى هيمنته على بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية وأن اغلب الزيادة في GDP ناتجة عن الزيادة في العائد النفطي, وكلما كان هناك فائضا في الميزان التجاري قل العجز في التمويل وبالتالي تنخفض حجم المديونية الخارجية.

4- نلاحظ ووفقا لاختبار stepwise أن المتغير الأقوى والذي يؤثر في المديونية الخارجية هوالاحتياطي من العملة عن طريق الصادرات بمعنى أن انخفاض الصادرات يقلل من الاحتياطي النقدي الأجنبي مما يفاقممن حجم المديونية .

التوصيات

1- العمل على تضييق فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية من خلال زيادة الموارد المالية الأجنبية عن طريق تنويع وزيادة صادرات البلد إضافة الى قيام بعض الصناعات الصغيرة المتوسطة لتوفير بعض السلع والخدمات بدلا من استيرادها من الخارج.

2- تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاعات الأخرى إلى جانب القطاع النفطي لأن الاعتماد على القطاع النفطي سيعرض البلد الى اختلالات هيكلية كون أن هذا القطاع من أكثر القطاعات عرضة للتغيرات الاقتصادية والسياسية وبالتالي فإن أي ظرف سيطرأ عليه سيؤدي الى ضعف اقتصاد البلد وتراجع نموه الاقتصادي , بالإضافة الى ذلك يجب خلق هيكل اقتصادي حديث ومتوازن يعمل على زيادة النمو الاقتصادي معتمدا على مصادر التمويل الخارجي ومتحررا من مخاوف الأجيال القادمة.

3- تحسين شروط التبادل التجاري وفتح مجال أوسع أمام صادرات الاقتصاد العراقي في أسواق الدول الدائنة هذا من جهة , وتشجيع التعاون والتنسيق الاقتصادي والعمل على زيادة فاعلية التبادل التجاري فيما بينه ودعم إنتاج المواد الأولية وتبادل الخبرات العلمية والتكنولوجيا ودعم الصناعات المحلية من جهة أخرى.

المصادر والهوامش

المصادر باللغة العربية

1- حسام علي داود وآخرون , اقتصاديات التجارة الخارجية, دار المسيرة للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى, عمان, 2002.

2- علي عبدالفتاح أبوشرارة, الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات), دار المسيرة للنشر والتوزيع , الطبعة الثالثة, عمان, 2013.

3-عبدالكريم جابر العيساوي, التمويل الدولي (مدخل حديث), دار صفاء للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى, عمان, 2002.

4- عرفان تقي الحسني, التمويل الدولي , دار مجدلاوي للنشر, الطبعة الثانية, عمان, 2002.

5- فليح حسن خلف, التمويل الدولي, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى,عمان, 2004.

6- مجدي محمود شهاب, الاقتصاد الدولي المعاصر, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2007.

7- أيسر ياسين الغريري, علي عبدالله الشيخ, مديونية العراق الخارجية ... الواقع والآفاق , مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية, مجلد4, العدد10, 2008.

8- سحر قاسم محمد , الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق, البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية, بحث منشور,.2011

9-شروق علي الشهري, نشوى مصطفى محمد, أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية, بحث منشور,.2011

10- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية إحصاءات التجارة, 2003-2014.

11- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, مركز التدريب والبحوث الإحصائية.

12- عدنان حسين يونس, التمويل الخارجي وآثاره ي بلدان عربية مختارة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, 2007.

13- أياد كاظم حسون, مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختار ة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (1985-2004), رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد,2007.

14-هيثم عبد القادر, أثر الصادرات على النمو الاقتصادي, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 46, 2015.

مصادر الشبكة الدولية للانترنيت

1- ,Iraq external debt – Economy- index mundi. www.indexmun

2-THE HUF FINGTON POST.www.huffpostarabi.com

3- www.maql.com

4-أحمد حسين الهيتي,فاطمة ابراهيم خلف,عدي سالم علي الطائي, التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته , www.iasj.net

المصادر باللغة الإنكليزية

1- K.criffin, Forgen capital domestic, saving and economics development, 1970.

2-Medani Mohamed Ahmed .External debts. growth and peace in the Sudan (some serious challenges facing the country)in the post-conflict Era.MI.SR2008.1.P.2_P.3